مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات (الربيع) العربي

د. خالد شوكات(*)
أكاديمي وباحث من تونس

(*) رئيس مؤسسة الجامعة الخضراء ـ تونس.

مقدمة

خلافاً لما كان متوقّعاً من حركة الرّبيع العربي التي انطلقت من تونس في 14 يناير 2011، شهدت الأوضاع في المنطقة العربية مجموعة انتكاسات وانهيارات متتالية في ظرف زمني وجيز، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، بما قلب الحلم العربي إلى كابوس مؤلم، وحوّل الآمال في قيام أنظمة ديمقراطية تسرّع تحقيق مشروع الوحدة العربية، إلى مخاوف حقيقيّة من انتهاء الحالة إلى انهيار كامل لما يسمّى بـ (الدولة الوطنية)، والسقوط في وضعية أكثر قتامة تؤكد تلك التوقّعات التي أبداها بعض الكتّاب والمفكّرين العرب من أن المراد بهذه الأمّة هو (تجزئة المجزأ وتقسيم المقسّم)[1].

(1) عبد الله خليفة الشايجي، تفتيت المفتّت وتقسيم المقسّم، الاتحاد الإماراتية، عدد 26 ـ 11 ـ 2012.

ويملك الباحث المتابع لحالات التغيير التي شهدتها دول ما يسمّى بالربيع العربي، الجزم بأنها انتهت جميعاً إلى ما يعرف بـ (الدولة الفاشلة) أو ما يشبهها، فالدولة في كلّ من ليبيا واليمن وسوريا تكاد تكون عاجزة كلّياً عن أداء وظائفها الطبيعية، فيما تبدو حالة العجز في الحالتين المصرية والتونسية جزئية، لكنّها على أيّة حال في وضع أسوأ بكثير ممّا كانت عليه في ظل الأنظمة الديكتاتورية السابقة، وهو ما يزكّي الاعتقاد بأن الأطراف التي لعبت أدواراً مباشرة في تفجير ما عرف بـ (الربيع العربي)، وخصوصاً منها الأطراف العربية والإسلامية، إمّا أنها تورّطت في مخطّطات خارجية لم تكن تقدّر أهدافها ومداها الحقيقي، أو أنّها كانت بعلمها وإرادة أنظمتها مجرّد أدوات لتنفيذ هذه المخطّطات على غرار ما شهده التاريخ العربي والإسلامي الحديث والمعاصر في أكثر من حقبة سابقة.

وقد أسهمت المتغّيرات التي مرّت بها المنطقة العربية في السنوات الثلاث الماضية، إلى فرض ثلاثة مباحث رئيسة على طاولة البحث والتحليل والدراسة، **أوّلها** متعلّق بما إذا كانت هذه المتغّيرات نتاج مخطّطات التغيير التي جرى الحديث عنها في أوساط العلاقات الدولية، منذ انهيار جدار برلين وسقوط المنظومة السوفيتية، **وثانيها** متّصل بالرؤى التي أطّرت أدوار الدول المنضوية تحت ما عرف بـ(الثالوث السنّي) في المنطقة[2]، أي قطر وتركيا والمملكة العربية السعودية، أمّا **ثالثها** فمرتبط بالقراءات الاستشرافية للمآلات الممكنة للحرب السورية في سائر أبعادها ودوائرها المتشابكة، الوطنية والإقليمية والدولية، وهي الحرب التي ستتوقّف على نتائجها مصائر عديد الأطراف القريبة والبعيدة.

(2) يوسف بلحاج رحومة، روسيا تكشّر عن أنيابها، القدس العربي اللندنية، عدد 22 ـ 05 ـ 2013.

أولاً: مخطّطات التغيير

يعارض العديد من الباحثين والمتخصصّين في الشؤون العربية والشرق ـ أوسطية، فكرة أن (الربيع العربي) كان مجرّد حركة احتجاجية عفوية انطلقت يوم 17 ديسمبر 2010، من محافظة سيدي بوزيد وسط الجمهورية التونسية، انتهت بانهيار أهمّ الأنظمة الاستبدادية القائمة في المنطقة من مغربها إلى مشرقها، ويرى هؤلاء أن قصّة الربيع العربي، هذا (التسونامي) الذي عصف بحكم أكثر الرؤساء تعميراً في السلطة، جرى التخطيط والتمهيد لتنفيذها منذ سنوات طويلة خلت، وتندرج في سياق مخطّطات القوى الدولية النافذة لمستقبل المنطقة، وخصوصاً منها القوى الغربية، المعنية أساساً بتأمين مصالحها في مجالين معروفين، الأوّل هو (النفط) الذي ما تزال البلاد العربية والإسلامية الأوفر مخزوناً منه عالمياً، والثاني (إسرائيل) التي ما تزال تعدّ في مراكز القرار الغربي قاعدة الغرب المتقدّمة في قلب العالم العربي الإسلامي الواجب حمايتها وتأمين أمنها ومستقبلها[3].

هذا (التسونامي) الذي عصف بحكم أكثر الرؤساء تعميراً في السلطة

(3) محمد عبّاس، العلاقات الاستراتيجية بين الغرب وإسرائيل، مركز الوعي العربي، القاهرة، عدد 31 ـ 08 ـ 2013.

ويعدّد المهتمّون ضمن هذا الإطار ثلاث أطروحات أساسية، هي كما يأتي:

الأولى: أطروحة الشرق الأوسط الجديد: يعد الرئيس الإسرائيلي الحالي شيمون بيريز أهم المنظّرين لأطروحة (الشرق الأوسط الجديد)[4]، وهي أطروحة جرى تطويرها وتداولها في سياق أنشطة (معهد السلام) الذي أسسه قطب الحركة الصهيونية، بالتزامن مع توقيع اتفاقية (أوسلو) بين منظّمة

(4) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر، القاهرة 1998.

التحرير الفلسطينية والدولة العبرية سنة 1991، وفي أفق البحث المحموم للقادة الإسرائيليين عن موقع طبيعي مقبول لدولتهم، التي ما يزال ينظر إليها عربياً وإسلامياً ـ في الأقل من وجهة النظر الشعبية ـ، بوصفها خليّة سرطانية زرعتها القوى الاستعمارية والامبريالية في جسد الأمةّ العربية والإسلامية، لعرقلة نموّها وإذكاء الصراعات بين مكوّناتها، والحيلولة دون نهضتها وتبوّئها مكانة دولية لائقة بها.

وتقول هذه الأطروحة بأهمية بناء منطقة الشرق الأوسط على أسس جديدة، ديمقراطية وعلمانية وحداثية، تقوم على الاعتراف من جهة بحق اليهود في إقامة دولتهم المستقلّة في فلسطين، وتمنح سائر الأقليات الطائفية والدينية واللغوية الموجودة في المنطقة الحق نفسه في إقامة كيانات مستقلّة أو شبه مستقلّة، تعكس التنوّع العقائدي والاثني والثقافي الّذي يميّز المنطقة بطريقة أفضل، ويمكّن الشعوب من التخلّص من الأطر السياسية والايديولوجية المفروضة عليها والتي لا تعبّر عن هويتها أو إرادتها.

الهدف الأساسي من حركة الربيع العربي توفير الشروط العملية والموضوعية لتطبيع أطروحة الشرق الأوسط الجديد

ويعتقد باحثون بأن الهدف الأساسي من حركة الربيع العربي توفير الشروط العملية والموضوعية لتطبيع أطروحة الشرق الأوسط الجديد، ويرى هؤلاء بأن تهديم الدول القائمة ليس سوى مقدّمة لحركة إعادة بناء لاحقة ستظهر عن طريقها كيانات سياسية جديدة لن يكون لديها أي مشكل مع الدولة العبرية، وستصبح معها إسرائيل الدولة اليهودية دولة طبيعية في ظل دول أخرى مجاورة، واحدة مسيحية والأخرى درزية والثالثة قبطية والرابعة شيعية والخامسة سنّية والسادسة علوية والسابعة كردية، بل دولة رائدة ونموذجية ستقاس على نظامها الديمقراطي العلماني بقية الأنظمة التي سيجري إحداثها[5].

الثانية: أطروحة الفوضى الخلّاقة: تقدّمت بهذه الأطروحة الدكتورة «كوندااليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن[6]، ومفادها أن المغامرة الأمريكية في العراق، على الرغم من كلّ الفوضى والخراب والإرهاب والقتل والدمار الّذي خلّفته، هي مغامرة محسوبة تستحّق التكرار، في إطار المسعى الدولي والغربي الواجب لـ(دمقرطة) دول منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء معاناة الشعوب العربية الرازحة منذ قرون تحت نير الأنظمة الاستبدادية.

(5) كمال بن يونس وآسيا العتروس، صراع طائفي جديد أم مخطّط أجنبي لتقسيم المنطقة، الصباح التونسية، عدد 06 ـ 06 ـ 2013.

(6) أحمد الجار الله، الفوضى الخلاّقة.. حروب مذهبية بلا أفق، السياسة الكويتية، عدد 15 ـ 06 ـ 2013.

أن الشعوب العربية والإسلامية يجب أن تكون مستعدّة لدفع ثمن الحرّية غالياً

وترى الآنسة رايس، وآخرون في مراكز القرار الغربي والأمريكي، أن الشعوب العربية والإسلامية يجب أن تكون مستعدّة لدفع ثمن الحرّية غالياً، وأن تكون متفهّمة لطبيعة مراحل الانتقال نحو الديمقراطية، وأن ترى في الإرهاب وسفك الدماء وتدمير البنى التحتية وهدر الطاقة والمال والموارد البشرية مقدّمات لا مفرّ منها للمرور إلى عالم الحرّية والديمقراطية، وهو ما عاشته وتحمّلته شعوب أخرى في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية قرّرت التحرّر من الاستعباد والعيش بكرامة.

أن تسفر هذه (الفوضى الخلّاقة) عن عالم عربي وإسلامي جديد أكثر اندماجاً في الرؤية الغربية لمستقبل العالم، وأكثر تأميناً لقطبي المصالح الغربية في المنطقة، أي النفط وإسرائيل

ويؤمن متخصّصون في الشأن العربي والإسلامي، بأن حركة الربيع العربي ليست سوى جزء من هذه الرؤية الأمريكية التي لا ترى حرجاً في دفع المنطقة العربية والإسلامية برمّتها، إلى عالم الفوضى والإرهاب والاقتتال الداخلي على أسس طائفية ومذهبية وايديولوجية، متوقّعين أن تسفر هذه (الفوضى الخلّاقة) عن عالم عربي وإسلامي جديد أكثر اندماجاً في الرؤية الغربية لمستقبل العالم، وأكثر تأميناً لقطبي المصالح الغربية في المنطقة، أي النفط وإسرائيل، وهو ما يعني استعداد هذه القوى الدولية للتعايش مع منطقة عربية وإسلامية مشتعلة إلى حين، تكون معها دولها عاجزة عن خوض أي مواجهة مصيرية وحاسمة مع الدولة العبرية، ولن تضار بشكل كبير إبّانها مخزونات النفط خصوصاً في ظل تأكيدات أمريكية على قرب استغناء واشنطن، عن أي بترول أجنبي مع اكتشافات الحقول الجديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية[7].

الثالثة: أطروحة اتفاقية سايكس بيكو الثانية: يعدّ المستشرق البريطاني الأصل الأمريكي الجنسية (برنارد لويس) هو صاحب هذه الأطروحة[8]، على الرغم من وجود مقدّمات لها في أطروحات سابقة كتلك التي تقدّم بها قبل سنوات (صموئيل هنتينغتون) صاحب نظرية (صراع الحضارات)[9]، وتنطلق هذه النظرية من أن الوقت حان لمراجعة اتفاقية (سايكس بيكو) الشهيرة التي وضعت أسس خارطة الدول في منطقة المشرق العربي والإسلامي، وكانت السبب الرئيس في تفتيت الأمّة العربية إلى كيانات قطرية، وخذلان الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك

(7) عبد العزيز الفكّي، حول قدرة أمريكا على الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط، الاقتصادية السعودية، عدد 21 ـ 12 ـ 2012.

(8) ريتا فرج، برنارد لويس.. المستشرق الكلاسيكي، الحياة اللندنية، عدد 30 ـ 03 ـ 2013.

(9) صموئيل هنتينغتون، صدام الحضارات أو إعادة بناء النظام العالمي، ترجمة محمود خلف ومالك أبو شهيوة، الدار الجماهيرية، طرابلس 1999.

العثمانيين، بعد أن كانت بريطانيا وحلفائها الغربيين قد وعدوه بإقامة دولة جامعة لكلّ العرب.

ويرى برنارد لويس، المعروف بميوله الصهيونية، أن العالم العربي والإسلامي يجب أن يعاد عجنه وتقسيمه على أسس مغايرة تماماً، لتلك التي جرت في اتفاقية سنة 1916 (وهي السنة التي ولد فيها لويس نفسه وتلك مفارقة من مفارقات القدر)، على نحو تكون فيه الغلبة للدولة اليهودية، وهو ما يعني تفتيت الدول العربية والإسلامية الحالية إلى كيانات عرقية وطائفية ومذهبية ودينية صغيرة، تجعل من السعودية والعراق وسورية ومصر وإيران وتركيا والسودان، بوصفها الدول الكبرى الرئيسة في المنطقة، إمارات وسلطنات وجمهوريات وملكيات صغيرة عاجزة متناحرة، تتطلّع في مجملها إلى صداقة إسرائيل لتأمين بقائها واستمراريتها.

وقد لاحت بحسب عدد كبير من الباحثين والمتخصصين، الكثير من المؤشرات الدّالّة على أثر لهذه الأطروحة في أفق حركة الربيع العربي، إذ سقطت دول مثل السودان والصومال عملياً في واقع التقسيم، وتهافت الدولة القطرية فيهما إلى دويلات متناحرة متصارعة، على حين يحوم هذا الشبح المفزع بقوّة على كافة دول المنطقة، إذ أطلّت الفتن الداخلية على أنواعها بأعناقها منذرة بتلاشي السلطات المركزية وسيطرة أمراء وحكّام محليّين على شؤون المناطق التي يسيطرون عليها، إذ تبدو دول مثل العراق وسوريا ومصر في وضعية دفاع حقيقية وحاسمة عن وحدتها الوطنية وبقاء كيانها القطري، في ظل تنامي نزعات الاستقلال الكلّي أو الجزئي للأقاليم المكوّنة لها.

تبدو دول مثل العراق وسوريا ومصر في وضعية دفاع حقيقية وحاسمة عن وحدتها الوطنية وبقاء كيانها القطري

لا مندوحة عن القول بأنّ إيراد هذه الأطروحات قد توجّب من باب التدقيق التحليلي والبحث الموضوعي، غير أن الملاحظة واجبة بأنه لا أدلّة ثابتة إلى حدّ الآن تؤكّدها تماماً أو تنفيها كليّة، وقد تكون الحقيقة مجانبة، أو توليفاً بين عناصر مختلفة وردت في طيّات هذه الأطروحة أو تلك، وقد اقتضت النزاهة العلمية الإشارة إلى ذلك، ولاسيما أن الوثائق الدولية المتعلّقة بهذه الحقبة من التاريخ العربي، لن يفرج عنها ربّما إلا بعد عقود من الآن في أقلّ التقديرات، وكم من وثيقة أبطلت مفعول تقدير ظنّ لسنوات طويلة أنه صائب وحقيقي.

ثانياً: الثالوث السنّي ـ لقد أبرزت وقائع الربيع العربي لاعبين إقليميين جدد، بالتزامن مع خفوت نجم عدد من اللاعبين القدامى، وقد اتّسمت أدوار هؤلاء اللاعبين الجدد بكثير من الغموض، ولاسّيما على مستوى المنطلقات والمحدّدات، في ظلّ تباين جليّ في أحجامهم الجغرافية والديمغرافية والاستراتيجية، واختلاف صارخ بينهم في حجم المصالح المتاحة والدور التاريخي السابق في المنطقة والطموح الاستراتيجي الممكن، فضلاً عمّا يمكن أن يثار من أسئلة حول العلاقات القائمة بين هذه القوى الإقليمية الصاعدة والقوى الدولية ذات المصالح الأكبر والدوافع الأوضح للتدخّل في القضايا المطروحة.

إن أي حديث عن حركة الربيع العربي، لابدّ أن تقود إلى الإشارة للأدوار التي لعبها الثالوث القطري ـ التركي ـ السعودي، في مسرح الأحداث والسعي الفاعل إلى تقرير مصير المنطقة، في التقاء في الأهداف أحياناً، وتباين في الدوافع في أحيان أخرى، فعلى الرغم من الخلفية الطائفية التي بدت محرّكاً لعمل هذا الثلاثي، إلا أن كل تمحيص في الحالة يفضي لا محالة إلى الوقوف على مظاهر التنافر والتمايز بين العواصم الثلاثة الدوحة وأنقرة والرياض، ويحيل إلى حقائق مهمّة لا مناص من أخذها بالحسبان في كل دراسة أو تحليل.

أن كل تمحيص في الحالة يفضي لا محالة إلى الوقوف على مظاهر التنافر والتمايز بين العواصم الثلاثة الدوحة وأنقرة والرياض

وفيما يأتي بعض أوجه هذا التنافر والتمايز:

1 ـ قطر الإمارة الغامضة[10]: استمرت إمارة قطر دولة عربية خليجية صغيرة واقعة على هامش الأحداث حتّى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وكانت تراهن في سياستها الخارجية على الدوران في الفلك السعودي بالنظر إلى عدّة عوامل لعلّ من أهمّها انحدار أسرة آل ثاني الحاكمة من نجد منطلق الأسرة الحاكمة السعودية نفسها ومنبت جذرها، فضلاً عن الروابط المذهبية التي جعلت (السلفية الوهّابية) العقيدة الرسمية للدولتين، ومخاوف الدوحة الدائمة من مخاطر الهيمنة الإيرانية.

(10) كريستيان شينون وجورج مالبرينو، قطر.. أسرار الحقيبة السوداء، دار ميشال أيرون، باريس 2013.

وقد شهدت قطر ابتداء من سنة 1995، عدّة تحوّلات دراماتيكية في سياساتها الداخلية والخارجية، تشير بعض المصادر إلى وجود مرجعية أمريكية وراءها، ابتداء من وصول الأمير السابق حمد بن خليفة إلى السلطة

بعد انقلاب أبيض على والده، ثم إنشاء قناة الجزيرة التي أضحت في ظرف قياسي أهم وسيلة إعلام عربية، منهية بذلك هيمنة سعودية دامت ثلاثة عقود على الخريطة الإعلامية العربية[11]، وانتهاء بتطوير قاعدة (السيلية) العسكرية الأمريكية لتكون واحدة من أهم القواعد العسكرية لواشنطن خارج أرضها، وكذلك الطفرة الاقتصادية التي عاشتها الإمارة بسبب إصلاحات عميقة طالت قطاع الغاز الطبيعي، ممّا مكّن الدوحة من تبنّي استراتيجية تدخّلية واسعة النطاق في العالم العربي والإسلامي، والتحوّل بتشجيع غربي واضح إلى أحد مراكز صنع القرار في المنطقة.

(11) يسري فودة: قناة الجزيرة وقطر في خطر، اليوم السابع المصرية، عدد 28 ـ 05 ـ 2009.

أن الاختيار الأمريكي لقطر، لتكون قاعدة للتخطيط لمستقبل المنطقة العربية والإسلامية، جاء نتاج أسباب متعدّدة ومتضافرة في آن واحد

ويعتقد باحثون في العلاقات الدولية إلى أن الاختيار الأمريكي لقطر، لتكون قاعدة للتخطيط لمستقبل المنطقة العربية والإسلامية، جاء نتاج أسباب متعدّدة ومتضافرة في آن واحد، أوّلها صغر حجم الإمارة من حيث المساحة وعدد السكّان وغناها المالي في نفس الوقت، فضلاً عن حداثة تاريخها وتجانس شعبها الصغير لغوياً ودينياً وطائفياً، وهي جميعاً عناصر استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، ممّا يجعلها مجالاً للتجريب والاختبار دون وجود مخاطر تعثّر أو انفجار أو اعتراض، وهو أمر لا تتوافر عليه أيّة دولة عربية أخرى، بما في ذلك سائر دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتسم إمّا بتركيبة سكّانية تعددّية طائفياً وعرقياً، أو بوجود معارضة قوّية قابلة للتطوّر والنمو للنظام القائم، وما يخلص إليه أن الاختيار الغربي والأمريكي تحديداً، للدوحة كان اختياراً مدروساً وناجحاً وإن زكّته الصدفة[12].

(12) عبد الوهّاب الأفندي، في الظاهرة القطرية مرّة أخرى، القدس العربي اللندنية، عدد 24 ـ 06 ـ 2013.

وقد تمكّنت السياسة الخارجية القطرية طيلة السنوات الأخيرة، من لعب أدوار اتّسمت بالكثير من الغموض والشبهة، وبما لا يتّفق مع وزنها وتاريخها الحقيقيين، ممّا جعلها محلّ دراسات وأبحاث لم تفض في الغالب إلى استنتاجات واضحة أو قاطعة، فقد برزت الدوحة في أدوارها الإقليمية منذ الغزو الأمريكي للعراق، بداية بالقضية الفلسطينية إذ كانت عرّاب المصالحة العربية الإسرائيلية، مروراً بالقضية السودانية والصومالية والأفغانية، وصولاً إلى حركة الربيع العربي وثوراتها المتعدّدة.

الاختيار الغربي والأمريكي تحديداً، للدوحة كان اختياراً مدروساً وناجحاً وإن زكّته الصدفة

وما هو ثابت بالنسبة لعلاقة قطر بالربيع العربي وفقاً لكثير من الدارسين المتخصّصين، أن الإعداد لهذه الحركة ربّما يعود في جذوره إلى تأسيس قناة الجزيرة نفسها سنة 1996، إذ ليس خافياً الدور الأساسي الذي لعبته هذه القناة خصوصاً في الثورات الأولى التونسية والمصرية والليبية واليمنية بوصفها صوتاً رسميا منحازاً للقوى الثورية، هذا قبل أن يتغيّر الموقف من أدائها، خصوصاً مع تفجّر الأزمة السورية، ممّا دعّم إلى حدّ ما مصداقية (نظرية المؤامرة) التي تتحدّث عن مخطّط غربي للتغيير السياسي في المنطقة، لم تكن الإمارة الصغيرة إلا إحدى أدوات تنفيذه، خصوصاً في ظل العلاقات المتنامية التي عرفتها علاقة الدوحة بالجماعات والحركات الإسلامية منذ أواخر التسعينيات، والدور القطري في الحوار الذي جرى بين واشنطن وعواصم غربية من جهة والإخوان المسلمين من جهة ثانية، والذي شكّلت الرعاية القطرية لهذه الجماعات الممثّلة لما عرف بّـــ(الإسلام السياسي) جزءاً أصيلاً منه[13].

نتوّجه شرقاً دون أن نغضب الغرب أو نتنصّل من إبداء الرغبة في الانتماء إليه

(13) فاروق يوسف، ماذا يحدث للإخوان المسلمين لو تخلّت عنهم قطر؟، العرب اللندنية، عدد 20 ـ 06 ـ 2013.

2 ـ تركيا الإردواغانية أو العثمانية الجديدة: وصل حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيّب أردوغان[14]، إلى السلطة في تركيا سنة 2002 وهو يرفع شعار (نتوّجه شرقاً دون أن نغضب الغرب أو نتنصّل من إبداء الرغبة في الانتماء إليه)، مستفيداً من الانتكاسات التي عرفتها تجارب الحكم التي خاضها الإسلام السياسي التركي بقيادة المؤسس نجم الدّين أربكان طيلة العقود الماضية، فضلاً عن تجارب أخرى كتلك التي قادها رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس الذي شنقه العسكريون سنة 1962، والرئيس الأسبق تورغوت أوزال الذي قيل إنّه اغتيل بالسم سنة 1986.

(14) حسين نسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان.. قصّة زعيم، مركز نماء، بيروت 2012.

وقد اختارت الأوساط السياسية والإعلامية في تركيا توصيف الحركة الأردوغانية بـــ(العثمانية الجديدة)، والتي تجد تنظيراً عميقاً لها في كتاب وزير الخارجية التركية البرفسور أحمد داوود أغلو المترجم قبل سنوات إلى العربية بعنوان (العمق الاستراتيجي)[15]، والذي دعا فيه القيادي البارز في الحزب الإسلامي إلى ضرورة أن تقوم السياسات الخارجية والاستراتيجية لأنقرة، على اعتبار الفضاء العثماني القديم عمقاً استراتيجياً ومجالاً حيوياً للجمهورية التركية الجديدة، وأن تسعى اسطنبول إلى استعادة زعامتها الروحية وقيادتها السياسية للعالم الإسلامي السنّي، الذي طالما نظر للخليفة

(15) أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: طارق عبد الجليل ومحمد جابر ثلجي، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت 2010.

العثماني السابق بوصفه وليّ أمر المسلمين في العالم بأسره، كما لو أن الخلافة لم تذهب والباب العالي ما يزال قائماً.

ولم يكن لدى العرب فيما بدا طيلة العقد الذي سبقت الربيع العربي مانع في تقوية الروابط الاقتصادية والعلاقات الثنائية مع أنقرة، بل إن العديد من مستبدّي المنطقة لم يروا حرجاً في فتح المجال على مصراعيه أمام الاستثمارات الاقتصادية والتجارية التركية، ورحّبوا بالدور المتنامي لأنقرة في قضايا العالم الإسلامي الرئيسية، واستقبلوا أردوغان ورفيقه رئيس الجمهورية عبد الله غول في عواصم بلدان بكثير من الغبطة والترحيب والامتنان، حتّى أن العلاقات التركية السورية وصلت ذروتها على كافة الأصعدة في ظلّ حكومتي العدالة والتنمية والأسد، وعرفت من الودّ والتعاون والتبادل التجاري والسياحي كما لم تعرف من قبل منذ استقلال سوريا عن السلطنة عقب الثورة العربية الكبرى.

وقد فوجئت الأوساط السياسية والديبلوماسية والإعلامية العربية بالانقلاب الحدّي لحكومة أردوغان بعد أحداث الربيع العربي، إذ تدحرجت أنقرة تدريجياً إلى اتخاذ مواقف منحازة لصالح جماعات الإخوان المسلمين، سواء تلك التي وصلت إلى الحكم أو بقيت في المعارضة، كما لم تر مانعاً في التورّط في الحروب الأهلية والأزمات الداخلية، التي شقّت أكثر من بلد عربي، وبلغ استنكار المواقف التركية مبلغه حيال الأدوار شديدة الشبهة، التي ارتضى أردوغان القيام بها في القضيتين المصرية والسورية، إذ بدا في الأولى ضارباً بكل قواعد الديبلوماسية ضرب الحائط سافراً في تدخّله في شأن داخلي لبلد عربي كبير، فيما بدا في ثانية مستعدّاً لدعم تدخّل عسكري غربي مباشر في أراضي دولة عربية جارة.

لكنّ المتغّيرات النوعية التي شهدتها السياسات التركية في المنطقة العربية ما بعد الربيع العربي، قادت إلى متغيّرات داخلية أفصحت عن نفسها بجلاء في أحداث تقسيم الاحتجاجية، والتي طالب عن طريقها متظاهرون أتراك أوّل مرّة برحيل أردوغان، بل بلغت حدّة الاحتجاج درجة وصف معها أردوغان بـ«الطاغية»، في مؤشّر على قصر المدّة التي يمكن أن يقضيها في الحكم مستقبلا، قياساً بتلك التي قاد خلالها تركيا، وهي فترة الحكم الأطول نسبيا مقارنة بما قضاه أي حاكم تركي سابق منذ المؤسسين كمال أتاتورك وخليفته عصمت أنونو.

بلغت حدّة الاحتجاج درجة وصف معها أردوغان بـ«الطاغية»

اكتفت الرياض في الأشهر الأولى بدور المتابع أكثر من دور الفاعل، وقامت باحتضان أول الرؤساء المخلوعين

3 ـ السعودية وصراع الأجيال: لم تظهر المملكة العربية السعودية في بداية أحداث الربيع العربي لاعباً أساسياً، على الرغم من دورها التقليدي الذي طالما لعبته، كواحدة من أبرز وأقوى الدول العربية والإسلامية، وقد اكتفت الرياض في الأشهر الأولى بدور المتابع أكثر من دور الفاعل، وقامت باحتضان أول الرؤساء المخلوعين، وهو الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وتطلّعت إلى تكرار التجربة نفسها مع كلّ من الرئيسين المصري حسني مبارك واليمني علي عبد الله صالح، غير أنها تحمّست بشكل واضح لإسقاط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي، ربّما للعداوة التاريخية القائمة بينهما[16].

(16) عبد الرحمن شلغم، أشخاص حول القذّافي، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس 2012.

غير أن الموقف السعودي بدأ يتغير تدريجياً نحو قدر أكبر من الفاعلية، وصلت حدّ التدخّل العسكري المباشر لقمع الثورة البحرينية، وتمادى هذا التغيير في التطوّر في الحالة السورية، إذ وقفت الرياض بكلّ ثقلها الاقتصادي والجيو ـ سياسي والدولي إلى جانب المعارضة السورية، التي تلقت دعماً مالياً وعسكرياً وبشرياً مباشراً، هو الأكثر سخاء قياساً بأي دعم إقليمي أو دولي آخر، وبدا إصرار السعوديين على إسقاط نظام الرئيس بشّار الأسد أكثر وضوحاً من أي طرف آخر معارض للنظام السوري، إلى درجة حاولت معها سلطات المملكة شراء ذمّة روسيا لرفع يدها عن القضية السورية، وقد فسّر الموقف السعودي، سواء في البحرين عن طريق دعم غير مشروط للنظام، أو في سوريا عن طريق دعم غير مشروط للمعارضة، بدوافع طائفية محضة، ترى في المعارضة البحرينية والنظام السوري حلفاء لإيران العدوّ الطائفي اللدود للمملكة السعودية.

إصرار السعوديين على إسقاط نظام الرئيس بشّار الأسد أكثر وضوحاً من أي طرف آخر معارض للنظام السوري

إلا أنّ باحثين في الشأن السعودي لا يكفّون على التأكيد على أن الموقف السعودي من حراك الربيع العربي، لا يمكن قراءته بمعزل عن معطيين أساسيين طالما أطّرا السياسة الخارجية للرياض، الأوّل تلك المعادلة التي أرساها مخططو السياسة الخارجية السعودية والقائمة على الإيمان بأن «المملكة ستكون في مأمن من الهزّات الداخلية متى ما كان محيطها الإقليمي مشتعلاً، ولهذا كان من الضروري دائما عمل أجهزتها الاستخبارية على إذكاء الحروب والصراعات في دول الجوار»، والثاني ذلك الصراع الخفّي المحتدم بين أبناء الجيل الثالث من أحفاد الملك المؤسس عبد العزيز آل

سعود، والذي دفع بعض الأمراء الطموحين مثل الأمير بندر بن سلطان إلى تسخير متغيّرات المحيط الإقليمي لإحداث متغيّرات إصلاحية في المحيط الداخلي، وهو ما ينطبق أيضاً على الأمير الوليد بن طلال الذي لا يقلّ طموحاً، ويحاول أن يلعب دوراً ما في قضايا الدول العربية الممحونة بانعكاسات تسونامي الربيع العربي.

ويراهن بعض أمراء الجيل الثالث السعودي، خصوصاً أولئك الذين اشتهروا بنزعاتهم الإصلاحية، على سقوط الحكومات الإخوانية بوصفها حليفاً ممكناً للأوساط السلفية الوهابيّة المحافظة داخل المملكة، وهو ما قد يفسّر الدعم السعودي السخيّ الذي وجده قادة القوّات المسلّحة المصرية عندما أطاحوا بحكم الرئيس محمد مرسي الإخوانية[17].

(17) إبراهيم درويش، السعودية عادت للممارسة دورها القيادي في المنطقة، القدس العربي اللندنية، عدد 14 ـ 06 ـ 2013.

ثالثاً: الحرب السورية ـ شكّلت سوريا جدار الصدّ الّذي تكسّرت عليه أمواج تسونامي الربيع العربي الآتية إليه من تونس مرورا بليبيا ومصر واليمن، ولم يكن غالبية المستشرفين يتوقّعون هذا الانقلاب الذي حصل لعاصفة التغيير الجارية في العالم العربي بعد وصولها إلى دمشق، إذ استعصى نظام بشّار الأسد عن السقوط، وتبدّل مزاج الشارع في غالبية البلدان العربية تدريجيا من متعاطف مع الثورات إلى متحفّظ حيالها ثمّ معترض عليها.

وتقف عوامل عدّة وراء هذا الانقلاب لعلّ من أهمّها تجربة الحكم الفاشلة والمريرة التي عاشتها بعض البلدان العربية كتونس ومصر، أين وصلت جماعات الإخوان المسلمين إلى السلطة، و وقوف أطراف دولية مكروهة أو مشبوهة في الأوساط الشعبية العربية وراء مشروع إسقاط النظام، وما ظهر من مؤشّرات على أن المستهدف من الحراك السوري ليس سوى ضرب تيّار المقاومة الوطنية والإسلامية لإسرائيل، فضلاً عن تحويل مسار الثورة من انتفاضة مدنية سلمية تنادي بالحرّية والديمقراطية، إلى حرب أهلية تستغلّها جماعات دينية متطرّفة لارتكاب أبشع الجرائم في حقّ الأبرياء والعزّل من المدنيين السوريين[18].

أن المستهدف من الحراك السوري ليس سوى ضرب تيّار المقاومة الوطنية والإسلامية لإسرائيل

(18) طارق الحميد، هل يقف الغرب مع القاعدة في سوريا؟، الشرق الأوسط اللندنية، عدد 29 ـ 08 ـ 2013.

وقد تسارعت الأحداث وتكثّفت على الساحة السورية والإقليمية والدولية على نحو بلور قناعة لدى كثير من المحلّلين والباحثين، من أن حكاية الربيع العربي قد استحالت إلى شتاء، وأن موجة التسونامي ارتدّت على أعقابها بعد

أن موجة التسونامي ارتدّت على أعقابها بعد ارتطامها على حائط الممانعة السوري

ارتطامها على حائط الممانعة السوري، لتعود على عقبيها فاسخة كل ما كتبته في السنتين السابقتين، وهو ما فسّر سقوط حكم الإخوان في مصر، وعودة علي عبد الله صالح إلى حكم اليمن من الشبّاك بعد خروجه من الباب، وعجز الإخوان عن الوصول إلى السلطة في ليبيا، واستمرار النظام الجزائري في الحكم، واستنجاد الإسلاميين في المغرب بأحضان الملكية، وقد بقيت للإسلاميين اليوم قلعة واحدة أخيرة هي تونس، لكنّهم يستعدّون لمغادرتها قريباً، بالنظر إلى الفشل والعزلة وأزمة الثقة المستفحلة بينهم وبين بقيّة مكوّنات المجتمع.

وقد بدت الأزمة السورية مستعصية على الحلّ في المدى المنظور، في ارتباط وثيقة بثلاثة مظاهر أساسية هي كالآتي:

- **الحرب العالمية الجديدة**: لم تّعد الحرب السورية مجرّد مواجهة بين نظام حكم ومعارضة، إذ تطوّرت وقائعها ليكون هذا البلد الذي تلتقي فيه تيّارات التاريخ والجغرافيا البشرية[19]، لتكون حرباً عالميةً حقيقية، تقف فيها تكتّلات دولية في معارضة بعضها البعض، ويصرّ فيها كل حلف دولي على الانتصار، فإلى جانب النظام السوري تقف دول كروسيا وإيران والصّين وتنظيمات كحزب الله، وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية وقوى يسارية وثورية وراديكالية في مختلف أنحاء العالم، أما إلى جانب المعارضة فقد اصطف إلى جانب الثالوث السنّي (قطر وتركيا والسعودية)، غالبية الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية واسرائيل.

(19) خالد شوكات، «سوريا.. سرّة العالم»، السياسة الكويتية، عدد 16 ـ 06 ـ 2013.

اصطف إلى جانب الثالوث السنّي (قطر وتركيا والسعودية)، غالبية الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية واسرائيل

وقد أدرك كلا التحالفين الدوليّين اللّذين انخرطا بكلّ قوة في المواجهة السورية، عدم استعداد أي منهما للتسليم للآخر، وهو ما سيقود هذه المواجهة مع الوقت إلى حالة شبيهة بتلك التي كانت قائمة أيام الحرب الباردة، إذ سيسعى كل طرف إلى تأمين بقاء حليفه محارباً إلى أطول فترة ممكنة، الأمر الذي سيقود سوريا إلى ما يشبه وضعية لبنان سنوات حربه الأهلية، وإلى حالة تكون معها عمليّاً مقسّمة إلى دويلات ومناطق نفوذ، من بينها واحدة ستظلّ خاضعة لهيمنة النظام طبعاً.

وأظهرت الاتفاقية الروسية الأمريكية الموقّعة في جنيف حول نزع السلاح

الكيمياوي الروسي[20]، عدم استعداد الطرف الغربي إلى حدّ الآن لخوض مغامرة عسكرية، لن تقود إلّا إلى إحداث مزيد من الفوضى في المنطقة، وإلى تثبيت موضع قدم للجماعات الإرهابية المتطرّفة، دون أن تنهي نظام الرئيس بشّار الأسد أو تضمن انتقالاً معقولاً ومقبولاً للسلطة القائمة.

(20) عبد الله النيباري، محنة سوريا.. لا ضوء في نهاية النفق، الطليعة الكويتية، عدد 18 ـ 09 ـ 2013.

- **المواجهة الطائفية**: خلافاً للشعارات التي رفعها الشباب الثائر في تونس ومصر واليمن، والتي عملت على منح ثورات الربيع العربي الأولى طبيعة مدنية ديمقراطية عن طريق التركيز على الأولويات الوطنية الجامعة كالحرّية والعمل والكرامة، فإن الأزمة السورية أعطت المواجهة بين النظام والمعارضة صبغة طائفية كريهة، تجاوزت الحدود السورية إلى الفضاء العربي والإسلامي، على نحو أضحت معه وكأنها مواجهة بين معسكرين أحدهما (سنّي) والآخر (شيعي).

أعطت المواجهة بين النظام والمعارضة صبغة طائفية كريهة، تجاوزت الحدود السورية إلى الفضاء العربي والإسلامي

وبالمقدور القول بأن عملية الشحن الطائفي وإحياء الخصومة التاريخية بين أتباع المذهبين السنّي والشيعي، بلغت درجة غير مسبوقة من حيث عدد الأطراف المنخرطة فيها والرقعة الجغرافية المعنية بها، وعمق الشرخ النفسي والدّيني الذي فجّرته، وفاقت في تأثيراتها السلبية وتداعياتها الخطيرة على مستقبل الأمة العربية والإسلامية تلك الناتجة عن المواجهات الطائفية التي يشهدها العراق على مرّ السنوات اللاحقة عن الغزو الأمريكي، إذ تشبّثت الأطراف العراقية الرئيسية في مجملها بالعملية السياسية وامتنعت عن الانسياق وراء الاقتتال الشامل كما هو دائر في بلاد الشام.

- الحرب الأهلية: تتوفّر سوريا جرّاء أزمتها الحالية الطاحنة، على جميع مقوّمات الحرب الأهلية طويلة المدى، إذ تحوّلت الحركة الاحتجاجية السلمية ضد النظام الأسدي إلى حركة عسكرية مسلّحة، وانقسمت البلاد عمليّاً إلى مجموعة أقاليم منفصلة متباعدة، تتقاسم قوّات النظام ومجموعات مسلّحة متعددّة السيطرة عليها، وظهرت على السطح كلّ التباينات الدينية والقومية والمذهبية والطائفية واللغوية والسياسية على نحو أضعف الخطاب الوطني الجامع والشامل، في مقابل خطابات انفصالية

وانعزالية وإقصائية مقسّمة ومغذّية للأحقاد والكراهية، ووفّرت القوى الإقليمية والدولية موارد الاقتتال الداخلي بين السوريين مدة طويلة، عن طريق تزويد الأطراف المتحاربة بالمال والوسائل العسكرية، وهو ما سيقيم تدريجياً ما يعرف باقتصاد الحرب الأهلية، إذ يتحوّل القتال إلى المهنة الرئيسة المتوافرة أمام كل قادر على حمل السلاح[21].

وفّرت القوى الإقليمية والدولية موارد الاقتتال الداخلي بين السوريين مدة طويلة

(21) مقال مجهول الكاتب، اقتصاديات بديلة تنبثق عن الحرب الأهلية في سوريا، الزمان اللندنية، عدد 11 ـ 12 ـ 2012.

الخلاصة:

لقد تنبأ عدد من خبراء الشؤون العربية مبكّراً، خصوصاً الروس منهم، بأن الربيع العربي سيتحوّل إلى شتاء قاس سيدفن كلّ الآمال الكبيرة التي علّقتها شعوب المنطقة عليها[22]، وإذا ما أجري التقويم على أساس الشعارات الثلاث المرفوعة إبّان الثورتين التونسية والمصرية، فإنه لابدّ من الوقوف عند الخلاصات الآتية:

(22) خالد شوكات، الربيع العربي.. أين ذهبت أزهاره، السياسة الكويتية، عدد 13 ـ 08 ـ 2012.

1 ـ لم تنجح عمليات الانتقال الديمقراطي، ولا مسارات العدالة الانتقالية، التي شهدتها البلدان العربية التي عاشت ثورات، في إرساء أنظمة ديمقراطية بدل تلك الاستبدادية التي كانت قائمة من قبل.

2 ـ لم تنجح الحكومات التي تسلّمت السلطة بعد انهيار الأنظمة العربية السابقة، في إعادة إطلاق مشاريع تنموية من شأنها منح شعور بالطمأنينة للشرائح الاجتماعية الفقيرة المتطلّعة إلى تشغيل العاطلين من أبنائها وتحسين دخلها، بل ما حدث كان مخالفاً للتوقّعات تماماً، إذ اضطربت الأنظمة الأمنية واختلّت المؤشرات الاقتصادية الرئيسة وشهدت معظم البلدان التي عرفت ثورة موجات غلاء وافتقاد للسلع الأساسية وارتباكات في عمل المرافق غير مسبوقة.

الربيع العربي سيتحوّل إلى شتاء قاس سيدفن كلّ الآمال الكبيرة التي علّقتها شعوب المنطقة عليها

3 ـ لم تنجِ الثورات العربية في خلق أنظمة قادرة على تأكيد الاستقلال والكرامة الوطنية، بل كان ما لاحظته الشعوب على حكوماتها الجديدة، مزيد من الخطوات لتكريس التبعية وفتح المجال أمام التدخّل العسكري والسياسي الأجنبي في شؤونها الداخلية.

4 ـ لم تنجِ حركة الربيع العربي في تقوية جرعة القيم المدنية والديمقراطية

في البلدان التي شملتها، بل قادت إلى صعود تيّارات دينية متطرّفة وفسحت المجال أمام جماعات سلفية متشدّدة، تسعى إلى فرض أفكارها على مجتمعاتها بالقوّة عن طريق تسخير أساليب عنيفة وإرهابية، فضلاً عن إشاعة أجواء الفتنة الدينية والمذهبية والطائفية، ودفع الدول إلى حافّة الفشل والانهيار.

5 ـ لم تنجِ حركة الربيع العربي في تقوية تيّار الممانعة والمقاومة، بل قادت إلى إلحاقِ الأذى بمنظومة الأمن القومي العربي، عن طريق إلهاء أهم دولتين عربيتين في مواجهة إسرائيل، في صراعات وفتن داخلية، وتعطيل قوّاتها المسلّحة وأجهزتها الاستخباراتية عن تطوير نفسها والاضطلاع بوظائفها.

لكنّ هذه النتائج والدلالات السلبية لا يجب أن تحجب عن الباحث مجموعة من المتغيّرات الإيجابية، التي لاشكّ أنّها ستلعب دوراً أساسياً في تقرير مصير المنطقة ومستقبل شعوبها، لعلّ أهمّها ما يلي:

ـ إنّه لا مستقبل للأنظمة الاستبدادية القائمة على تقديس رؤساء الدول واحتقار الشعوب.

ـ إنّه لا مستقبل للأنظمة الثيوقراطية التي تخلط بين الديني المقدّس والزمني النسبي.

ـ إنّه لا مستقبل للجماعات السلفية والإرهابية ولخطابات العنف والحقد والكراهية.

إنّ قراءة حركة الربيع العربي في أبعادها ودلالاتها ستظل تشغل حيزاً كبيراً في الأبحاث والدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي في السنوات بل العقود القادمة، إذ لا يجب أن ينسى أن المرحلة الراهنة هي مرحلة مفصلية وحاسمة في تاريخ الأمّة والمنطقة، وسيترتّب عن تداعياتها الكثير من التغييرات الجذرية والعميقة.